A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/45/PV.35
14 November 1990

ARABIC

UN LIBRARY
NOV 28 1990
UN/SA COLLECTION

الدورة الخامسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٢٥ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد دي ماركو (مالطة)

التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي [٣٦]
(أ) تقرير الامين العام
(ب) مشروع قرار

التعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية [٣٥]
(أ) تقرير الامين العام
(ب) مشروع قرار

التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية [٣١]
(أ) تقرير الامين العام
(ب) مشروع قرار

تقرير محكمة العدل الدولية [١٣]

برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥ .

البند ٣٦ من جدول الاعمال

التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي

(أ) تقرير الامين العام (A/45/526 و Add.1)

(ب) مشروع قرار (A/45/L.8)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل مصر ليعرض مشروع القرار A/45/L.8 .

السيد جلال (مصر) : يسرني أن أقدم ، بالنيابة عن الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، مشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/45/L.8 ، والمؤرخ في ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ والمعنون "التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي" .

إنه من الطبيعي أن يقوم التعاون بين المنظمتين ، وأن يتعزز يوما إثر يوم . فجميع أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي أعضاء في الامم المتحدة ، ومبادئ الإسلام الداعية للسلام بين الامم والشعوب ، والداعية لبناء الفرد واحترام كرامته وجعله اللبنة الاساسية التي يقوم عليها صرح المجتمع ، هي نفس المبادئ التي دعت إليها الامم المتحدة في ميثاقها الذي ارتضته أساسا ودليلا ومنهجا لعملها ، بعد أن خرجت من معاناة الدمار في الحرب العالمية الثانية .

إنني أنتهز هذه الفرصة لكي أعبر عن تقدير أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي لما هو قائم في مجالات التعاون بين المنظمتين حسب ما هو مبين في الوثيقتين A/45/526 و Add.1 ، وأدعو لمزيد من هذا التعاون بما يحقق مصلحة الدول الاطراف في المنظمتين . وبهذه المناسبة أود أن أعبر عن تقديرنا للدور الذي يضطلع به الامين العام للامم المتحدة ومعاونوه في هذا المجال . كما أود أن ألفت الانتباه الى أن منظمة المؤتمر الإسلامي لم تتخلف عن مسايرة ركب الفكر السياسي العالمي الذي يرتكز في هذه المرحلة على مبادئ حقوق الانسان وحرياته وكرامته . ولذا فإن المؤتمر

الوزاري العادي للمنظمة الذي عقد في القاهرة من ٣٠ تموز/يوليه الى ٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، اعتمد وثيقة إعلان حقوق الانسان في الإسلام . وهذه الوثيقة ، كما يسميها القانونيون ، كاشفة لهذه الحقوق التي دعا إليها الإسلام منذ مئات السنين ، قبل أن تصبح شعارا للأمم المتحدة وللدول في أواخر القرن العشرين . كما اتخذ المؤتمر المذكور مواقف واضحة من قضايا العدوان واحتلال أراضي الغير والافتئات على حقوق الشعوب والأمم ، وأيضا بالنسبة للتعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية . وقد قام وفد مصر ، بوصفه يتولى رئاسة المنظمة حاليا ، بإحالة اعلان حقوق الانسان في الاسلام وقرارات المؤتمر الى الأمم المتحدة لتصدر كوثائق رسمية للمنظمة الدولية ، حتى يتسنى الانتفاع بما فيها من آراء ومواقف ومبادئ من قبل شعوب الأرض قاطبة . كما قام الاجتماع التنسيقي لوزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في نيويورك في أول تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ببلورة مواقف دول منظمة المؤتمر الإسلامي بالنسبة لعدد من القضايا المطروحة على المنظمة الدولية .

بالنسبة لمشروع القرار المطروح على الجمعية العامة الموقرة والمتضمن في الوثيقة A/45/L.8 فإن وفد بلادي لا يرغب في شرح المشروع تفصيلا ، إذ أنه معروض على حضراتكم منذ فترة وهو على غرار القرار الذي اعتمد في الدورة الماضية . ولذا ، فإنه بالنيابة عن جميع الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، أدعو جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة في جمعيتكم الموقرة هذه الى تأييد مشروع القرار الذي يهدف الى دعم التعاون بين المنظمتين ضمن مواردهما المالية لتحقيق أهدافهما السامية ، ويأمل وفد بلادي أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أُعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الاسلامي ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ .

السيد أنساي (منظمة المؤتمر الإسلامي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة حول مسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وللأمم المتحدة ، ألا وهي مسألة التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي .

وحيث أنني أتكلم للمرة الأولى في هذه الدورة أود أن أبدأ ، سيدي الرئيس ، بتهنئتكم على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع ، رئيسا للجمعية العامة . إن انتخابكم إشادة بمناقبكم الشخصية وبخبرتكم الواسعة وببلدكم .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لاشيد بسلفكم ، السيد يوسف غاربا ، ممثل نيجيريا ، الذي اضطلع برئاسة الجمعية العامة خلال دورتها الرابعة والاربعين بطريقة مثلى . وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لاعرب عن عميق تقديرنا للإسهام البارز الذي يقوم به الامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، في إعطاء الفعالية والسلاسة لعمل الهيئة العالمية ، ولتفانيه لقضية الإنسانية والسلام ، ولجهوده الدؤوبة للنهوض بمناخ من السلم والامن والتعاون على المستوى الدولي .

منذ البداية ، ظلت منظمة المؤتمر الإسلامي تكرس نفسها بصورة كاملة لتحقيق أهداف ميثاق الامم المتحدة ومبادئه . ويؤكد ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي على تصميم

أعضاء المنظمة البالغ عددهم ٤٦ دولة على الإسهام بشكل فعّال في إثراء الإنسانية وتحقيق التقدم والحرية والعدالة في جميع أنحاء العالم عن طريق النهوض بالسلم والأمن العالميين . وتستلهم منظمة المؤتمر الإسلامي رسالة الإسلام النبيلة الخالدة . وقد قام إنشاؤها على أساس مبادئ السلام والوئام والتسامح والمساواة والعدالة للجميع .

واعتمدت منظمة المؤتمر الإسلامي منذ انشائها في عام ١٩٦٩ العديد من القرارات والإعلانات ، على مستوى القمة وعلى مستوى وزراء الخارجية ، وهي تعالج المسائل التي تواجه العالم الإسلامي ، علاوة على التطورات العالمية الهامة المتصلة بالسلم والأمن الدوليين ، ونزع السلاح ، وحقوق الانسان ، والاقليات ، وتصفية الاستعمار ، والمسائل المرتبطة بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية ، وإقامة نظام اقتصادي جديد . وقد أبرز المتكلم الذي سبقني أحد هذه الجهود ، المتمثل في الوثيقة المعتمدة في القاهرة بشأن حقوق الانسان في ظل الإسلام . وقد تجلى موقف منظمة المؤتمر الإسلامي من المواضيع التي ذكرتها في قرارات المؤتمر الإسلامي التاسع عشر لوزراء الخارجية ، الذي عقد في القاهرة من ٣١ تموز/يوليه الى ٥ آب/اغسطس ١٩٩٠ ، وفي البلاغ الختامي المعتمد عقب اجتماعها التنسيقي الوزاري السنوي الذي عقد في نيويورك في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

وكما نعلم أن جميع أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي أعضاء أيضا في الأمم المتحدة . ومن الطبيعي ، بالتالي ، أن تعمل كلتا المنظمتين بصورة وطيدة للنهوض بالمثل والمبادئ والاهداف المشتركة بينهما .

وقد عزز التعاون بين المنظمتين تعزيزا هاما في عام ١٩٧٥ عندما منحت الأمم المتحدة مركز المراقب لمنظمة المؤتمر الإسلامي . وفي أواخر السبعينات شعرنا أن التفاعل المتزايد بين المنظمتين ينبغي أن يعطى إطارا مؤسسيا يمكن بمقتضاه أن تعقد الأمانات والوكالات المتخصصة والاجهزة والهيئات التابعة لكل من المنظمتين مشاورات منتظمة لاستعراض أعمالهما ودراسة إمكانيات توسيع نطاق مجالات التعاون بينهما .

ومنذ اتخاذ قرار الجمعية العامة ٣٦/٣٥ في عام ١٩٨٠ ، وكان أول قرار حول التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، أبرمت منظمتنا عددا من اتفاقات التعاون مع الوكالات المتخصصة والهيئات الاخرى في منظومة الامم المتحدة ، مثل منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الامم المتحدة للطفولة ، ومكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، وصندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، والهيئات المعنية بالتعاون التقني لاغراض التنمية .

وقد كان التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي مرضيا للطرفين وهو يتطور بصورة لها مغزاها . ومنذ الاجتماع الاول بين ممثلي أمانات منظمتنا وهيئاتها المتخصصة وأمانات منظومة الامم المتحدة ، الذي عقد في عام ١٩٨٣ ، تقوم المنظمتان بالتعاون بشأن عدد من المشاريع الهامة في مجالات التعاون السبعة ذات الاولوية التي نوقشت في تقرير الامين العام (A/45/526) .

كما أن ممثلي منظومة الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي يجتمعون بصورة دورية منذ ذلك الحين . وقد عقد اجتماعهم الاخير في فيينا في الفترة من ١٢ الى ١٤ أيلول/سبتمبر من هذا العام لإجراء استعراض نقدي للتقدم في مجال التعاون وكذلك لتقييم تنفيذ التوصيات التي اعتمدها الاجتماع العام بين المنظمتين . ويرد تقرير الاجتماع الاخير في تقرير الامين العام (A/45/526/Add.1) .

وقد لمسنا رغبة قوية لدى جميع مكاتب الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في وضع مشاريع ملموسة لتعزيز مجالات التعاون الجارية حاليا وإدخال المشاريع التي ستفيد الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في تعاونها . ويسرنا للغاية أن نشير الى أن ادارة التنسيق التابعة للاجتماع المشترك في فيينا قد أعدت له إعدادا كافيا وفعالا . وقد أسهم جميع المشاركين بطريقة مثالية في التوصل الى اختتام ناجح لاجتماع فيينا .

وأود أن أؤكد للجمعية على أننا نعي تماما القيود المالية لدى الجانبين وبالتالي فإن عملية تعاوننا تراعي هذا العامل . وكالعادة ، فإن الاجتماع التنسيقي لعام ١٩٩١ موضع مشاورات من حيث الزمان والمكان بين الامينين العامين للمنظمتين .

وان مشروع القرار (A/45/L.8) المطروح على الجمعية العامة ، والذي عرضه الممثل الدائم بالإنابة لمصر ، ممثل الرئيس الحالي للمؤتمر الإسلامي التاسع عشر لوزراء الخارجية ، يأخذ في الاعتبار توصيات الاجتماع المشترك لمراكز التنسيق التابعة للوكالات الرائدة في منظومة الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ؛ لقد عقد الاجتماع في أيلول/سبتمبر الماضي في فيينا ، ويعبر عن التصميم الاكيد للمنظمتين على التعاون في مختلف المجالات . وإدراكا مني أنه لا تترتب على مشروع القرار A/45/L.8 أية آثار مالية إضافية ، فإنني واثق من أنه سيحظى بالموافقة الإجماعية من قبل الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/45/L.8 . على أن أعلم الأعضاء أن الأمين العام لا يتوقع أية آثار على الميزانية البرنامجية في تنفيذ مشروع القرار هذا .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار A/45/L.8 ؟

اعتمد مشروع القرار A/45/L.8 (القرار ٩/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اعطي الكلمة لممثل الهند ، الذي يرغب في تعليل موقفه على القرار الذي اتخذ قبل لحظات

السيد جين (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد اتيحت لوفدي الفرصة للاعراب عن آرائه بشأن موضوع التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي عندما قدم البند لاول مرة في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ومرة اخرى عندما نظر فيه خلال الدورات القليلة التالية .

ان الهند لديها ثاني أكبر عدد سكان من المسلمين في العالم بعد اندونيسيا . ان شعب الهند ، بما في ذلك المسلمون قد اختار لنفسه دولة علمانية حيث تزدهر أديان متعددة في انسجام وتسهم في إثراء الثقافة المركّبة في البلاد . ان صلاتنا بالعالم الاسلامي ما برحت وثيقة ومتنوعة ومفيدة على نحو متبادل .

ان نهجنا نحو العديد من المسائل البالغة الاهمية بالنسبة للسلم والامن الدوليين مثل قضية فلسطين ، والمسائل المتعلقة بغربي آسيا وافريقيا ، وكذلك بشأن طائفة كبيرة من المسائل الاقتصادية والاجتماعية والانسانية يتطابق بدرجة كبيرة مع نهج البلدان الاسلامية .

اننا في الهند نسعى دائما الى الثني عن اتباع نهج طائفي وتسلطي في تناول المسائل السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أوالثقافية أو الانسانية أو استخدام المشاعر الدينية لزيادة المصالح الطائفية . ان تعاليم جميع الاديان تسّهل عملية بلوغ نفس الهدف ويفترض بها ان توحد الشعوب بدلا من ان تفرقها . ان تجمعات الامم على أساس المشاعر الدينية او المعتقدات لابد لها ان تاخذ في الحسبان بصورة خاصة هذه الاعتبارات .

ان زيادة التعاون بين منظمة المؤتمر الاسلامي والامم المتحدة تعتبر إشارة الى قبول المنظمة لميثاق الامم المتحدة بوصفه رافدا رئيسيا في تناول المبادىء والمُثُل التي ينبغي ان تهدي التفاعل العالمي وتعزز تقدم البشرية . ونعتقد ان منظمة المؤتمر الاسلامي شانها شان الهيئات الاخرى التي لديها نفس التعاون ، ستسعى الى اقامة مجتمع تقدمي ومتسامح وعادل والى اقامة نظام عالمي يرتكز على الحرية والمساواة والعدل والاخوة .

لقد احطنا علما بأن المقترحات الواردة في تقرير الامين العام (A/45/526 و Add.1) تهدف الى زيادة التفاعل بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والبيئية . ونظرا الى أن الهند ليست عضوا في منظمة المؤتمر الاسلامي لن يكون في وسعنا الحكم على مدى وقيمة هذا التفاعل. غير اننا نؤكد ان التعاون بين الامم المتحدة وأي منظمات حكومية دولية ممثلة في الامم المتحدة بمركز المراقب ينبغي له أن يكون منسجما مع نفس الخطوط ويحقق المساواة الكاملة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نختتم النظر في البند ٣٦ من جدول الاعمال .

البند ٣٥ من جدول الاعمال

التعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية

(أ) تقرير الامين العام (A/45/481 و Add.1)

(ب) مشروع قرار (A/45/L.11/Rev.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل الكويت الذي يرغب في تولي عرض مشروع القرار A/45/L.11/Rev.1

السيد أبوالحسن (الكويت) : سيدي الرئيس ، يسعدني بإسم وفد بلادي وبالنيابة عن الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية بوصفي رئيسا للمجموعة العربية لهذا الشهر أن أعرض على أعضاء الجمعية العامة مشروع القرار الذي تبنته الدول العربية كافة والوارد في الوثيقة A/45/L.11/Rev.1 ، المعني بالتعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية .

أسوة بالأعوام السابقة والقرارات المتخذة من قبل هذا المحفل ، يهدف مشروع القرار المعروض أمامكم من حيث مضمونه وأهدافه الى إذكاء روح التعاون وإرساء قواعد وأواصر التعاون والتنسيق بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ، وذلك إنطلاقا من مقاصد وأهداف ميثاق الامم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية واستنادا اليهما ، وعملا بأحكام قرارات مؤتمرات القمة العربية التي ما فتئت تصبو الى التعاون والوفاق مع أعضاء الامم المتحدة كافة والى إحلال السلم والامن والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط وفي العالم بأسره .

تولي جامعة الدول العربية اهتماما خاصا لتقوية وتعزيز التعاون القائم بين المنظمتين في مختلف المجالات ، ولاسيما المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية . ويبرز هذا جليا وواضحا ، على سبيل المثال لا الحصر ، في نصوص فقرات المنطوق ٤ و ٥ و ٦ . ولإنجاز هذه الغاية والمضي قدما بمجالات التعاون ووضع المشاريع والخطط المتعلقة بها قيد التنفيذ ، .تمد الاجتماع المشترك الذي عقد في جنيف في الفترة من ١٨ الى ٢٠ تموز/يوليه من هذا العام خطة عمل العامين . وتقر الفقرة ٩ من المنطوق عقد مثل هذه الاجتماعات العامة مرة كل سنتين ، وعقد اجتماع لمنسقي الاجتماعات القطاعية خلال عام ١٩٩١ .

وتوصي الفقرة ١٢ من منطوق مشروع القرار بتنظيم اجتماع مشترك في عام ١٩٩٢ ، بغية استعراض التقدم المحرز من أجل الاستعراض والتقييم على نحو مستمر للمشاريع والتوصيات القابلة للتنفيذ في نطاق الموارد المتوفرة لدى المنظمتين ، ومن أجل التأكد من أن هذه المشاريع تتناول المجالات ذات الاولوية والاهمية الواسعة التي تخدم خطط التنمية العربية القطرية والاقليمية .

وتجدر الإشارة الى أن مشروع القرار ، من حيث العناصر والتصورات المتضمنة في الديباجة والمنطوق ، يؤكد السعي العربي الجماعي الرامي الى تقوية أواصر التعامل والتفاعل والتعاون الدولي على نهج يحترم الاضطلاع بالمسؤوليات الاساسية الملقاة على عاتق كل دولة عضو في الامم المتحدة إزاء صيانة السلم والامن الدوليين .

ولا يخفى على أحد أن التعهدات والالتزامات التي قطعتها الدول على انفسها والتي تقوم على قبول العضوية في الامم المتحدة تشمل حماية واحترام حقوق الإنسان والدفاع عنها ومناهضة العنصرية ونبذ التمييز العنصري باشكاله كافة وإنهاء الاستعمار البغيض وإزالة آثاره وانعكاساته كافة من أجل تامين حق الشعوب في تقرير المصير .

إن عناصر مشروع القرار وتوجهاته تؤكد أن الدول العربية تتطلع الى تحقيق الاهداف والمبادئ التي نادى بها الميثاق والى ضرورة احترام قرارات الامم المتحدة ضمانا لاداء واجباتها كاملة تجاهها ، وتحقيقا للمشاركة في النهوض بالمسؤولية الجماعية المناطة بها بمقتضى ميثاق الامم المتحدة إزاء إرساء قواعد مبدأ الامن الجماعي والوفاق العالمي .

وفي ضوء ما تقدم ، وباستعراض الفقرات والبنود التي يتكون منها مشروع القرار المعروض امامكم ، يطيب لي أن أناشد الاعضاء الموقرين التصويت لصالح مشروع القرار محل البحث .

وأود أن ألفت انتباهكم الى تعديل في الفقرة ٤ من المنطوق ، مفاده حذف للفظتي "بلبنان و" من المنطوق بعد التعديل يكون نصها كما يلي :

"تطلب الى الامين العام أن يواصل تدعيم التعاون مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية بهدف تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتصلة بقضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط ، من أجل التوصل الى حل عادل وشامل ودائم للنزاع في الشرق الاوسط ولقضية فلسطين لب النزاع ."

ان مشروع القرار المطروح أمامكم يدعو في المقام الاول الى احراز التقدم وتقوية أواصره في مختلف أوجه التعاون والصلات بين المنظمتين من أجل تحقيق الاهداف والمقاصد السامية للميثاق التي ما فتئت شعوب المعمورة بأسرها تتطلع الى إرسائها مستهدفة بناء عالم يسوده الحق والعدل وتزدهر فيه الشرعية الدولية في ظل التعاون والوفاق وفي ظل أمن وسلام دوليين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د - ٥) المؤرخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ أعطي الكلمة الآن الى مراقب جامعة الدول العربية .

السيد إسماعيل (جامعة الدول العربية) : بما أنني أتشرف بالوقوف لأول مرة ، وذلك بعد فترة طويلة ، على هذا المنبر العظيم ، وأنتم تتولون رئاسة هذه الدورة ، اسمحوا لي أن أعبر لكم بصدق وإخلاص عن تهنئة جامعة الدول العربية لبلادكم ولكم شخصيا على الثقة التي أولاكم إياها المجتمع الدولي ، بانتخابكم لرئاسة هذه الدورة . وهذه الثقة تنبع من التقدير والاحترام الكبيرين اللذين يوليكم إياهما المجتمع الدولي ، ويثمن فيهما كفاءتكم النادرة في إدراك وفهم السياسة الدولية بكل أبعادها . وقد أثبت بلدكم ذلك ، بالنسبة لنا كعرب ، في معالجتها العادلة والرصينة والمسؤولة والشجاعة لقضايا منطقة الشرق الاوسط .

اسمحوا لي أن أنتهز هذه المناسبة لانقل بواسطتكم الى بلادكم ، وحكومتكم الصديقة مالطة ، تقدير وإكبار جامعة الدول العربية ، لما تقوم به من تجاوب بناء في توطيد العلاقات العربية - المالطية على أسس من الاحترام المتبادل والعلاقات التاريخية والمستقبلية الثابتة .

أمامنا التقرير A/45/481/Add.1 المؤرخ في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ بشأن التعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ، وقبل أن أدخل في صميم مداخلتي في هذا التقرير ، أود أن أسجل تقديري للمجهود العلمي الدقيق والمسؤول والبعيد النظر والمستوحي من روح ومضمون ميثاق الامم المتحدة ، والذي على أساسه كُتب هذا التقرير من قبل جهاز الامانة العامة ذات الصلة ، والذي يؤكد مرور الايام منذ توقيع

(السيد اسماعيل ، جامعة الدول العربية)

اتفاقية التعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية إيمانها وكفاءتها في الدفع بهذا التعاون عمليا نحو الفعالية والانتاج . وقد بدأ الطرفان فعلا يربيان بزوغ ثمار هذا التعاون في ميادين شتى ، وذلك بالرغم من قصر عمره . ولاشك في أن هذا الجهاز يدار من قبل رجل مؤمن وصادق وحكيم وجاد هو أميننا العام السيد بيريز دي كوييار ، الذي ما انفك يبرهن يوما بعد يوم ، على أنه المرآة الحقيقية لميثاق الامم المتحدة وللتعاون الدولي في مختلف المجالات . شكرا للجميع .

لقد تفضل رئيس المجموعة العربية ، السفير الممثل الدائم لدولة الكويت قبل قليل بتقديم مشروع القرار المعروض أمامكم ، وقد لا أضيف كثيرا بشأن هذا التقديم المركز والمفيد .

مشروع القرار الخاص بالتعاون يشكل نموذجا آخر من نماذج تعضيد التعاون بين المنظمات الاقليمية والدولية ، ويجسد مبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الامم المتحدة ، ويقوي دور الامم المتحدة وفعاليتها ، ويمتن التعاون في مجال السلم والامن الدوليين ، وينتهج طريق الحوار البناء المتعدد الجوانب لتثبيت الامن الدولي الشامل الذي يعود بالنفع على الجميع .

بحكم إنتماء الامة العربية الى تاريخ حضاري عميق الجذور ، أدركت هذه الامة وحكوماتها على مر الاجيال ما للتعاون الدولي من اهمية في خلق عالم متطور وانسان متجدد ومستقبل افضل لكل البشر . ولا غرابة إذن في أن دساتير الدول العربية تؤكد في مداراتها على الالتزام بميثاق الامم المتحدة وقراراتها . والالتزام بذلك مسالة متفقة مع التطلعات التاريخية والمستقبلية لهذه الامة ، بل ومنسجمة مع ديناتها وفي مقدمتها الدين الإسلامي الذي يدعو كتابه المقدس ، القرآن الكريم في أكثر من موقع الى الاحترام والتعاون والعمل معا مع كل الاجناس والديانات والمذاهب ، من منطلق الاخوة الإنسانية ، وعليه فلا غرابة أن تكون جامعة الدول العربية من المؤمنين والمتحمسين للدفع بالتعاون مع الامم المتحدة بكل مصداقية ، خطوات بناءة وقوية ، والى الامام .

(السيد اسماعيل ، جامعة الدول العربية)

حيث أني ، ولأول مرة ، أساهم أمام هذه الجمعية الموقرة ، في النقاش بشأن هذا البند ، فقد حاولت التمعن كثيرا في كل ما صدر عنه من وثائق من الأمانة العامة ، ولا أكتمكم سرا ، أنه بالرغم من أن الأماني والتطلعات لا حدود لها ، ولكن بالقياس الى الظروف في الفترة الزمنية التي قطعها التعاون المشترك ، أجد أن ما تحقق على أرض الواقع هو الكثير ، وأن مزيدا من الجهد المبذول ، سيحقق كثيرا من الأهداف المرجوة . واسمحوا لي أن استعرض سريعا مجالات هذا التعاون وبعض الانجازات بصددها .

بقراءة الوثيقة نجد في صدرها موضوع المشاورات وتبادل المعلومات بشأن المسائل ذات الاهمية المشتركة للمنظمتين ، لاسيما قضية فلسطين والتطورات في الشرق الاوسط ، ولعمري ، فإن الوثيقة التقرير بدأت بمفتاح التعاون الذي من المستحيل تجاهله ، بدلا عما تراه بعض الدول ، وبالذات اسرائيل ، من ترك المفتاح وتجاهل المدخل الطبيعي لأي تعاون ، والتقليب النظري لبيت تدخله كعادتها من باب انتقائي مبهم .

ثم تستعرض الوثيقة التقرير ، فيما تستعرض ، بند السكان الذي خصص له مبالغ مذكورة في التقرير ، بغرض إنشاء وحدة في الجامعة العربية تستجيب لاحتياجات مختلف هيئات الجامعة فيما يتعلق بالبيانات السكانية وإجراء البحوث والدراسات وغيرها .

ثم في باب التعاون التقني مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي نجد إنشاء شبكة نظام معلومات إقليمية عربية في إطار المشروع . ثم التعاون التقني مع مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، نجد أنه خلال ١٩٨٩ ، قام المركز بتنفيذ ٤٣ مشروعا على الصعيد القطري . أما في مجال الاغذية والزراعة ، فهناك مشاريع لإنتاج خرائط تصور التربة الجيرية الحديدية في بلدان الشرق الاوسط ، والقيام بدور فعال في انشطة النظام الدولي للمعلومات والتكنولوجيا والعلوم الزراعية وغيرها من الدراسات الاساسية الضرورية . ثم نجد هناك تعاونا وإنجازات في المجال الاقتصادي بين الامانة العامة لجامعة الدول العربية والاونكتاد . ثم يستمر التقرير في ذكر مجالات تعاون أخرى حيوية للغاية ، في مجال القروض التي يقدمها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الى البلدان العربية ودور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) في التعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية . أما في مجال التنمية الصناعية ، فهناك نماذج لإنجازات طيبة تقوم أساسا بين اليونيدو والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والاتحاد العربي للسكك الحديدية والاتحاد العربي للاسمنت ومواد البناء والاتحاد العربي للحديد والصلب ، وبالذات بشأن وضع استراتيجية لتنمية الموارد البشرية في ميدان التصنيع وعقد حلقات عمل إقليمية ، وإعداد دراسات

وبرامج ، ووضع توحيد قياسي صناعي ، واستكمال دليل دراسات الجدوى . كذلك هناك مجالات تعاون وإنجاز في مجال التدريب والنقل البحري والتلوث النفطي ورعاية الطفل وشؤون الفضاء الخارجي والفصل العنصري ونزع السلاح والمستوطنات البشرية والبيئة ، والعمل والانشطة السكانية ومجال التربية والعلم والثقافة والمعلومات والصحة واللاجئين والطيران المدني والخدمات البريدية والاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الارصاد الجوية . وغيرها من المشاريع والإنجازات الذي نشق بانها ، كما قلت في بداية مداخلتي ، ستزداد ازدهارا ونموا وتقدما على أرضية متينة وبتأييد ودعم من جمعيتكم الموقرة والجامعة العربية .

الامة العربية قدمت للبشرية الكثير مما ينفعها ، واخذت منها الكثير بما يغني تجربتها ، وهي لاتزال وستظل قادرة على العطاء والاخذ والتفاعل ولكننا نجد أن انطلاقة أمتنا العربية نحو الافضل ، نحو التنمية ، نحو العدالة الإنسانية ، نحو الخير البشري ، تجاه التقدم العلمي وتأدية الواجب الدولي ، تقف أمامه عوائق ثابتة وعراقيل مؤقتة ، القليل منها داخلي والكثير منها خارجي ، ولا يمكن ، بل من المستحيل عزل الإثنين بعضهما عن بعض . وفي هذا السياق وحسب التسلسل التاريخي المفهوم لكل مسؤول عربي ، بل لكل مواطن عربي نجد أن اسرائيل باستعمارها الاستيطاني التوسعي ، وللاسف بدعم من قوى خارجية ، وعلى الاخص من دولة عظمى مسؤولة عن حماية السلم والامن الدوليين ، هي العائق الاساسي في ازدهار وتقدم المنطقة ، لا بل هي السبب الاكبر في جعل هذه المنطقة بؤرة اشتعال ودمار بتجاهلها ، بكل وضوح وجرأة ، لاي مبادرة أو رأي أو قرار أو منطق ، للاعتراف بالواقعية الدولية لمحركات العصر لمعنى السلام . بينما العرب في قراراتهم ومؤتمراتهم ، بل والممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، منظمة التحرير الفلسطينية ، يؤكدان دوما على الرغبة في السلام العادل والالتزام الدقيق بمقررات مجلس الامن والامم المتحدة ، ولكن رد اسرائيل غير الصادق ، يرتكز دائما على المناورة وعلى التهرب الواضح من الإصغاء لصوت السلام ، وذلك بالعودة الى مراحل غابرة ، واختيار مقولات غير دقيقة في الإثبات أن العرب لا يريدون السلام .

(السيد اسماعيل ، جامعة الدول العربية)

دعونا نسأل اسرائيل سؤالا واحدا ، وهو هل تقبل اسرائيل بقرارات الامم المتحدة ومجلس الامن نصا وروحا ؟ وهل هي مستعدة للدخول في السلوك الحضاري في مفاوضات دولية تحت إشراف الامم المتحدة ، والاعتراف بالواقع بأن هناك شعبا فلسطينيا ، وبأن من يمثله بشهادة الجميع هي منظمة التحرير الفلسطينية ؟ لو أجابت اسرائيل على ذلك ، لكان ذلك خيرا ، ولكني استبعد أن تجيب . أما إجابات العرب فواضحة بقرارات القمة العربية في فاس ، وفي مقررات المجلس الوطني الفلسطيني وخلاصتها الالتزام بالشرعية الدولية التي تتمثل في قراراتكم هنا .

عندما نتحدث عن التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا والتنمية الشاملة فنحن دون شك لا نريد معالجة إسعافية ، ولكننا نرغب رغبة أكيدة في معالجة مصادر الجروح ، لكي ينعم الإنسان ، كل الإنسان في منطقتنا في بيئة يحيطها أمن وسلام وثقة في يومه وغده .

جرت العادة ، ولا أعرف هل ستتكرر ، أن يقوم مندوب اسرائيل ويستهجن قرارات مجلس الامن والامم المتحدة ، ويعتبر هذا التعاون غير مجد مع دول جامعة الدول العربية ، ويعدد هذه الدول ، وهو يدرك تماما أن جميع دول جامعة الدول العربية تلتزم بالقانون الدولي وبوسائل حل قضية الشرق الاوسط ولبها القضية الفلسطينية بالاسلوب السلمي . وأن المراهنة على تفاوت في وجهات نظر عربية ، إن وجدت ، لهي مراهنة خاسرة للغاية . وقد أثبتت الاحداث ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بناء على طلب عدد من الوفود أنوي أن أعلق الجلسة لمدة ١٠ دقائق . سنعاود الاجتماع في الساعة ١٦/٣٠ .

عُلّقت الجلسة الساعة ١٦/١٠ واستؤنفت الساعة ١٦/٣٥

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ الاعضاء أنه بناء على طلب عدد من الدول الاعضاء تأجلت مواصلة النظر في البند ٣٥ المدرج في جدول الاعمال والمعنون : "التعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية" الى موعد لاحق يعلن عنه فيما بعد .

البند ٣١ من جدول الاعمال

التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية

(أ) تقرير الامين العام (A/45/499)

(ب) مشروع قرار (A/45/L.12)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل هندوراس ليتولى عرض مشروع القرار A/45/L.12 .

السيد بيرموديز (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي الرئيس ، يسعد وفدي أيما سعادة أن يشترك في أعمال هذه الدورة تحت رئاستكم المقتدرة . وبالنظر الى خبرتكم الواسعة بعمل المنظمة فإنها لسعادة مزدوجة في حالة هذا البند .

يشرفني أن أخاطب الوفود في الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة عارضا عليها مشروع قرار في إطار البند ٣١ المدرج في جدول الاعمال والمعنون "التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية" .

إن النظام المشترك للبلدان الامريكية ، الذي تعود جذوره المؤسسية الى القرن الماضي ، يجد ابلغ تعبير له في الوقت الحاضر في منظمة الدول الامريكية ، وهي منظمة اقليمية تتفق مقاصدها ومبادئها مع مقاصد ومبادئ الامم المتحدة .

إن ميثاق منظمة الدول الامريكية ينص على انه ينبغي الا يفسّر اي من أحكامه بما يمس حقوق دولها الاعضاء او التزاماتها بموجب ميثاق الامم المتحدة . والفصل الثامن من ميثاق الامم المتحدة يورد مفهوم الترتيبات الإقليمية ، مع إشارة خاصة الى تسوية المنازعات بالطرق السلمية ، الذي كان منذ وقت طويل ولا يزال موضوعا اساسيا بالنسبة للنظام المشترك للدول الامريكية . إن تكامل المنظمتين واضح ، وخاصة في الظروف الحالية ، التي تقتضي ان يلعب النهج الإقليمي دورا هاما في النظام الدولي الجديد .

إن الامين العام ، في تقريره الوارد في الوثيقة A/45/499 ، المؤرخ في ١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، يصف الانشطة التي قامت بها الامم المتحدة خلال العامين الماضيين في مجال التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية . وتفاصيل هذه الانشطة تقيم الدليل على بذل عمل دؤوب اسفر عن نتائج عملية مرضية جدا .

إن التقرير يسلّط الضوء على التعاون بين المنظمتين فيما يتعلق بامريكا الوسطى . وإن الحاح التوصل الى حل مبكر للازمة السياسية وتحقيق الامن في تلك المنطقة يشكل سببا كافيا لتركيز الجهود ، في هذه المرحلة من العلاقات بين المنظمتين ، على السعي من أجل التوصل ، عن طريق التفاوض ، الى تسوية تلك الازمة .

لذلك فإن التقرير يؤكد على الدور الذي تم القيام به في مجال تنفيذ الخطة المشتركة لتسريح أعضاء المقاومة النيكاراغوية وافراد اسرهم أو إعادتهم الى الوطن أو توطينهم الاختياري في نيكاراغوا أو بلدان اخرى ، وكذلك للمساعدة في تسريح جميع الاشخاص المشتركين في عمليات مسلحة في بلدان المنطقة عندما يلتمس هؤلاء الاشخاص ذلك طواعية . ويذكر الممثلون أن تلك الخطة المشتركة اعتمدها رؤساء بلدان المنطقة في آب/اغسطس ١٩٨٩ في مؤتمر القمة المعقود في تيلا ، هندوراس . إن الإنهاء الناجح لتسريح أعضاء المقاومة النيكاراغوية لم يكن إسهاما في عملية السلم الإقليمية في حد

ذاتها فحسب ، بل كان أيضا دليلا على نجاح المساعي الدولية المتممة للإجراء الذي حدده ابناء امريكا الوسطى لتحقيق سلم ثابت ودائم .

وبالمثل ، وصف الأمين العام في تقريره العمل المنجز في مجال التحقق من نزاهة العملية الانتخابية في نيكاراغوا . ومغزى ذلك العمل يتجاوز الحدود الوطنية ، حيث أصبح عاملا ديناميا من أجل إقامة امريكا الوسطى الجديدة ، المتسمة بالديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية .

ولكن ، فيما يتجاوز المجالات المتصلة بالمسائل السياسية والقانونية والامنية فإن فرص التعاون المؤسسي الدولي تشتمل على المجال الاجتماعي والتعاون من أجل التنمية . وفي هذا السياق ، يشير تقرير الامين العام الى العمل المشترك من جانب المنظمتين فيما يتعلق بالخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لامريكا الوسطى ، التي وضعت بموجب قرار الجمعية العامة ٢٣١/٤٢ ، المتخذ في ١٢ ايار/مايو ١٩٨٨ .

إن المعايير والإشارات التي ذكرتها يشملها مشروع القرار الذي تشرفت بتقديمه الى الجمعية العامة . وبالمثل ، إن المشروع يصور المشاورات التي أجريت بين المنظمتين بغية تيسير التنسيق المعزز للانشطة التكاملية . والاجتماع العام بهذا الخصوص بين ممثلي منظمة الدول الامريكية وممثلي الامم المتحدة وسائر منظمات منظومة الامم المتحدة لم يعقد بعد . والغرض من ذلك الاجتماع هو النظر في المشاريع والتدابير والاجراءات الرامية الى تيسير وتوسيع التعاون بينها . ومن قبيل النفع المتبادل للمنظمتين ان يعقد الاجتماع العام قبل الدورة العادية المقبلة للجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية ، المقرر عقدها في حزيران/يونيه المقبل .

ونحن نثق ثقة تامة بأن التكامل الطبيعي بين المنظمتين سيتجسد في آلية التشاور والتنسيق ، التي سيجرى تحسينها في سياق الانشطة المشتركة المتزايدة في المسائل ذات الاهتمام المتبادل .

وأود أن أبلغ الجمعية ان اكوادور وترينيداد وتوباغو وسورينام اصبحت ضمن مقدمي مشروع القرار الذي اتشرف بعرضه .

وفي ضوء ما قلته في هذا البيان ، اقترح ان يعتمد مشروع القرار دون تصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/45/L.12 . وأود ان ابلغ الاعضاء ان الامين العام لا يتوقع ان تترتب على تنفيذ مشروع القرار هذا آثار في الميزانية البرنامجية .

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار ؟

أعتُمد مشروع القرار A/45/L.12 (القرار ١٠/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من النظر في البند ٢١ من جدول الاعمال .

البند ١٣ من جدول الاعمال

تقرير محكمة العدل الدولية (A/45/4) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان تقرير محكمة العدل الدولية (A/45/4) يشمل الفترة من ١ آب/اغسطس ١٩٨٩ الى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠ .

أعطي الكلمة لممثل الدانمرك ، الذي سيتكلم نيابة عن بلدان الشمال .

السيد مورتنسن (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود نيابة عن بلدان الشمال أن أعرب عن تقديرنا للتقرير المعروض علينا المتعلق بأنشطة محكمة العدل الدولية خلال العام الماضي .

إن الدور المتزايد لأعلى سلطة قانونية في المجتمع العالمي في تسوية المنازعات بين الدول أمر يبعث على بالغ الارتياح . وتتواكب الزيادة في عدد الحالات المقدمة الى المحكمة مع بدء عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي . إن أحد المواضيع الأساسية للعقد هو على وجه التحديد التسوية السلمية للمنازعات بما في ذلك استخدام الجهاز القانوني للأمم المتحدة : محكمة العدل الدولية في لاهاى .

وترحب بلدان الشمال بهذا الاتجاه صوب استخدام المحكمة في حل المنازعات فيما بين الدول . ومما سيتمشى مع أحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة أن يصبح تدريجيا دور محكمة العدل الدولية جزءا لا يتجزأ من العامل العادي في مجال الشؤون الدولية بنفس الطريقة التي تجري بها اجراءات التقاضي في المجتمعات الوطنية . وهذا يعني أنه يجب ألا يعتبر عرض نزاع ما على المحكمة في لاهاى - إذا لم يتسن حسم قضية ما عن طريق المفاوضات - عملا عدائيا ، بل يجب أن يعتبر خطوة بنّاءة صوب حسم قضية صعبة .

وفي هذا السياق ، من المهم ايجاد السبل والوسائل اللازمة للاقلال من النفقات الناجمة عن اجراءات التقاضي أمام المحكمة . وتحقيقا لهذا الغاية ، أخذ الأمين العام زمام مبادرة قيّمة للغاية ، وذلك بإنشاء صندوق استئماني تعوض عن طريقه البلدان التي قد تمنع ، لأسباب مالية ، من عرض قضية ما على محكمة العدل الدولية بسبب ما تراكم من نفقات خلال الاجراءات القضائية . ومن دواعي سروري أن أعلن ، نيابة عن بلدان الشمال ، اسهاما في ذلك الصندوق بمبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار أمريكي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحاط علما بتقرير محكمة العدل الدولية ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اختتمنا نظرنا في البند ١٣ من جدول الأعمال .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل رفع الجلسة ، أود أن أقدم للأعضاء موجزا لبرنامج العمل غير النهائي للجلسات العامة حتى الاسبوع الاول من كانون الاول/ديسمبر .

صباح يوم الخميس ، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ، ستتناول الجمعية البند ٣٧ "مسالة جزيرة مايوت القمرية" والبند ١٥ (أ) "انتخاب خمسة أعضاء غير دائمين لمجلس الامن" والبند ٣٢ "تنفيذ الاعلان المتعلق بحق الشعوب في السلم" .

أما يوم الاثنين ، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ، فستتناول الجمعية في الصباح البند ١٥٣ "الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا" .

وفي يوم الخميس ، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، ستتناول الجمعية البند ٣٨ "الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم" . والبند ١٥ (ج) "انتخاب خمسة أعضاء لمحكمة العدل الدولية" .

أما يوم الجمعة ، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ، فستتناول الجمعية البند ٣٩ "الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين" . والبند ١٥ (ب) "انتخاب ثمانية عشر عضوا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي" .

وفي يومي الاثنين والثلاثاء ، ١٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، ستبدأ الجمعية النظر في البند ١٨ "تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" .

كما ستنظر الجمعية أيضا بعد ظهر يوم الثلاثاء ، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، في تقارير اللجنة الرابعة .

وفي صباح يوم الاثنين ، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ، ستنظر الجمعية في البند ٣٣ "قانون البحار" .

أما بعد ظهر نفس اليوم فستواصل الجمعية نظرها في البند ٣٣ "قانون البحار" كما ستتناول البند ٣١ "منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي" والبند ٧ "الإخطار الوارد من الامين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الامم المتحدة" . والبند ١١ "تقرير مجلس الامن" .

وبعد ظهر يوم الخميس ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ستبدأ الجمعية النظر في البند ٢٣ "قضية فلسطين" .

أما يوم الاثنين ٣ كانون الاول/ديسمبر بعد الظهر ستبدأ الجمعية في نظر البند ٣٤ "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" .

وستبدأ الجمعية النظر في البند ٣٥ "الحالة في الشرق الاوسط" صباح يوم الخميس ٦ كانون الاول/ديسمبر .

وإضافة الى ذلك أود أن أذكّر الممثلين بأن مؤتمر اعلان التبرعات للانشطة الانمائية سيعقد يومي الخميس ١ تشرين الثاني/نوفمبر والجمعة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر . وسيقوم الامين العام بافتتاح هذا المؤتمر .

كما أود أن أحيط الاعضاء علما بأن الاعلان عن الاسهامات الطوعية في برامج وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى لعام ١٩٩١ سيتم صباح يوم الجمعة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ، كما سيتم الاعلان عن الاسهامات الطوعية في برامج مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين صباح يوم الثلاثاء ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر .

وأود أن أكرر ما أعلنته من قبل من أن الجمعية ولئن كانت حددت يوم الاثنين ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، موعدا لاختتام الدورة الخامسة والاربعين ، فهي قد حددت أيضا يوم الثلاثاء ، ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، موعدا لعطلة الجمعية حتى العام القادم . لذا ، علينا أن نحاول استكمال عملنا بحلول ذلك التاريخ .

سيرد هذا البرنامج غير النهائي الذي أعلنته توا في المحاضر الحرفية للجلسة كذلك في موجز "اليومية" . وفي نفس الوقت ، اذا كانت هناك أي تغييرات سأحيط الجمعية علما بها .

إن قائمة المتكلمين بالنسبة لكل هذه البندو مفتوحة الآن .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠